

القتلة اثنان.. سلاح في حوزة أرعن وتدين في عقيدة أهوج



كوكيتيل مدمر.. سلاح طائش وعقيدة عمياء

يستخدمون هذين السلاحين (دور العبادة واقتناء السلاح) في ممارسة قناعاتهم الأيديولوجية" المتمثلة في إزراء وتصفية كل من يخالفهم الرأي" يقول المثل الشائع في أنحاء العالم العربي وبلهجات مختلفة "السلاح بيد الوغد يجرح".. نعم إنه يجرح بالتاكيد، وإلا فما راكع أن يترك العالم نظاما فاشيا مثل إيران، يمتلك سلاحا نوويا؟ السلاح الخطير كان، وعلى مدى التاريخ، وسيلة لحماية الأيديولوجيا الخطيرة والنود عنها، بل وبالقتال لأجل فرض هيمنتها.

لا غرابة إذن في أن يتحد السلاح مع العقيدة المتطرفة إلى حد التماهي والبحث عن هذا التزاوج في النصوص المقدسة، مع الاجتهاد الكبير في التماس السوغات والتبريرات، حتى لدى الجماعات المسيحية التي استندت من الانجيل بعبارة يقول فيها المسيح "من لم يكن لديه سيف، فليبع رداءه ويشتره"، وقد سبق لتنظيمات تتستر تحت القضية الفلسطينية أن استخدمته مثل "ابونضال" و"ابوموسى" و"أحمد جبريل". أما عن إرهاب الإسلاميين فيكفي أن نستشهد بشعار حزب الله في تلك الراهبة الصفراء التي تحرف كلمات وردت في القرآن وتشكل منها رسما لصورة سلاح.

القوة من جانب الدولة التركية.. وهو "قمة في الواقعة الأروغانية" التي تستند إلى ثغرة قانونية مفادها أن الدستور الألماني لا ينص على واجب التسجيل بالنسبة إلى المجموعات الدينية، يعني "ما دامت هذه المجموعة الدينية - أو الاتحاد الديني - ليست هيئة عامة، فإنها لا تخضع للتسجيل" حسب خبير الشؤون الإسلامية ميشائيل بلومه. لنقارب هذا الأمر من جانب آخر كنا قد بدأنا به حديثنا في معرض الكلام عن احتكار السلاح ودور العبادة بقصد استباحة هيئة الدولة لدى الإسلاميين، وافتكاح الحكم بطريقة تبدو ناعمة وغير محسوسة.

إن حيازة السلاح في دول أميركية وأوروبية كثيرة أمر يكفله القانون بدافع الصيد أو الدفاع الشخصي بالإضافة إلى دخوله ضمن التقاليد الشعبية في دول كسويسرا والنرويج والسويد وغيرها. وبناء على ما تقدم فإن جماعات إسلامية كثيرة تعيش في هذه البلدان وتمتعت بجنسيتها فلا موانع لدى هؤلاء من اقتناء قطع سلاح وفقا لضوابط قانونية كما هو الأمر في حرياتهم بممارسة العبادة كما تقتضيه دساتير هذه البلدان. السؤال الأخطر في هذه الحالة العصبية والمعادلة الصعبة: كيف تضمن أن المتشدد والمعتدلين الإسلاميين لا

كل هذا المشهد البائس، تختصره صورة طفل يمضي يشكو سوء التغذية، ويختفي من شدة خافته، خلف سلاح منحه إياه الحوثيون بعد أن حرموه من التعليم، وملأوا رأسه أوهاما وأباطيل.. إنها المواجهة المقيتة واللقاء الملعون بين عقيدة زائفة وعدائية، وسلاح متوفر ومجانى في غياب سلطة الدولة.

قال واضع علم الاجتماع، والمفكر الذي ينبغي أن يتباهى به العرب جميعا، عبد الرحمن بن خلدون: إن ألف يوم مع حاكم ظالم، لهو أهون ألف مرة من يوم واحد دون حاكم.

أدرك ابن خلدون، منذ ثمانية قرون، أن غياب الدولة يعني الفوضى، وفتح الباب أمام كل من تسول له نفسه تقديم "الدولة البديل".. وهذا ما يحدث اليوم، فوق منابر ثقك من أئمتها الشريعيين.

الأمر لا يختلف في بلدان أوروبية تحتكم إلى العلمانية منهجا والديمقراطية أسلوبا في إدارة الحكم، إذ أن الأمور قد خرجت عن السيطرة حتى في بلد عرف بصرامته مثل ألمانيا التي يبقى فيها عدد البنائيات والأندية التابعة للمساجد مجهولا. ومنذ النزاع حول المسجد التابع للاتحاد الإسلامي التركي في كولونيا، اشتعل النقاش مجددا حول المساجد في ألمانيا، لأن الكثيرين يربطون مبنى المسجد الكبير هناك باستعراض

الرجل فيما يشبه الخنجر لدى اليمني أو العماني في لباسه التقليدي، ثم يتحول تدريجيا إلى الرغبة في استعماله متجاوزا بعده الفولكلوري.

كذلك الأمر بالنسبة إلى خطيب الجمعة في المساجد التي تكثر وتنفرد وتنافس في استقبال "زبائنهم" وإرضاء طموحاتهم، فلولا كثرتها لما تباهى مسجد بـ"عروضه" السخية أمام من يجلس قبالة منبره، وينصت بقلب أعمى إلى ما يقوله المتهاوتون والمحرضون ضد الأمن العام والسلم الأهلي، وهم في غياب توجي بالورع، عدم احتكار الدولة للسلاح، و"العنف" بمفهومه القانوني والمدني، يجعل أي بلاد فريسة للفتنة والفوضى والقتل المجاني، كذلك الأمر بالنسبة إلى حكومة تدع الحبل على الغارب، وتسمح لمن هب ودب ببناء المساجد واحتلال منابرها بقصد احتلال عقول مصليها.

وكما في الحالة الإيجابية المتعلقة برغد العيش فإن وفرة الغذاء توظف مجال الطهارة وتجعلهم أكثر إبداعا في ابتكار الأطعمة وتنوعها.. الأمر ينطبق تماما، وفي الاتجاه السلبى، حين تتوفر أوكار التطرف وتنمو في دور العبادة، وكذلك تتكاثر أسلحة القتل وتباع لمن هب ودب باسم الدفاع عن النفس والنود عن الكرامة.

إندونيسيا وبنغلاديش وباكستان ومصر، بكه هائل من المساجد التي تبنيها جمعيات أهلية عن طريق التبرعات خارج إشراف الدولة.. وهو أمر غاية في الخطورة من حيث غياب عين المراقبة الحكومية وإفساح المجال لحضور دعاة الدولة الموازية من إسلاميين وتكفيريين. السعودية، ومع سياستها التحريضية وعزمها تطهير البلاد من التطرف وأوكاره، صارت تزايد عليها أطراف أخرى بالحرص على "التدين" الذي وقع تحريفه لصالح الجماعات التحريضية من الإخوان والسلفيين والدواعش الذين فرختهم المساجد والبرامج التعليمية غير المراقبة.

ألم يسأل مؤمن نفسه: كم مسجدا كان على أيام النبي؟ وكم حانة كان يملكها النصارى واليهود في قريظ زمن قوة الدعوة الإسلامية وتلقها مصحوبة بانتصارات عسكرية كثيرة؟ هل الغاية في الكثرة والوفرة أم في توحيد الهدف وإيضاح الرؤية بعيدا عن الشطط والاهتمام بوحدة الخطاب السياسي الاستراتيجي، وحمائيته من الإخراقات والمزايدات؟

لننظر في حال بلد عربي يفخر بانه الأقرب إلى المدنية، وتغلب دولة القانون والمؤسسات: هذه صفاقس، أكبر المدن التونسية، وأكثرها احتضانا لمنظمات نقابية وأحزاب سياسية.. إنها تضم، وبحسب أحمد عظم، وزير الدولة للشؤون الدينية الأسبق، 600 جامع ومسجد، بالإضافة إلى 300 كتاب (مدرسة لتعليم القرآن حسب زعم أصحابها)، أي أن هناك دولة موازية بمؤسساتها التعليمية والدينية، وهو أمر يثير التوجس والسؤال، على اعتبار أن الكثير من الناس ما زالوا يعتبرون أن حالة الحكم المتمثلة في الفتوى، مصدرها الجوامع ومنابرها، وليس الحكومة وبلغاتها الرسمية والإعلامية.

وانطلاقا من القاعدة القائلة إن وفرة الملاعب تشجع على الرياضة، وكثرة المكتبات ترغيب في القراءة، فإن لا أحد ينكر أن توفر دور العبادة يغري بالإقبال عليها، ولو على سبيل الفضول والرغبة في ممارسة تلك "التشاركية" الروحانية، خصوصا في الأعياد والمناسبات.

وهنا يقع "مربط الفرس" أو "حظنا الجمال" كما تقول العامة، إذ أن خطاب الجمعة التي يستثمرها الإسلام السياسي كوسيلة جذب، تشبه - وإلى حد بعيد - رشقات الطلقات التي تطلقها الأسلحة الفردية في الأعراس الشعبية لدى الكثير من البلدان العربية والإسلامية. يبدأ الإنبهار، أولا، بقطعة السلاح على كتف حامله كقطعة إكسسوار مكتملة لحالة الهيبة لدى

حكيم مرزوقي
كاتب تونسي

حين تباع قطع السلاح مثلما تباع الأواني البلاستيكية في الأسواق الشعبية، يصبح اقتناؤها وتجميعها أسهل وأهون. عندها، تولد الحاجة -ولو على سبيل التسلية- إلى تشكيل ميليشيات مقاتلة، وذلك لسد الفراغ عبر ذلك "الفائض" من محرضات القتل وأدواته.

عرفنا هذا المشهد في عدد كبير من أفريقيا وأمريكا اللاتينية، وكذلك لبنان فترة الحرب الأهلية، وما زلنا نشهده في اليمن من خلال الميليشيات الحوثية التي لا تمدتها إيران بالمواد الغذائية ووسائل البقاء بل بمختلف الأسلحة الهجومية ووسائل الموت والنفاء.

قس على ذلك من "وفرة" دور العبادة، ومناهج "التربية الإسلامية" في زعم رعاتها المزيفين، إذ أصبح الكثير منها بمثابة الفخاخ المنصوبة للأغراب والمربكين في فهم العقيدة والاهتداء إلى طريق الله.



السلاح الخطير كان، وعلى مدى التاريخ، وسيلة لحماية الأيديولوجيا الخطيرة والنود عنها، بل وبالقتال لأجل فرض هيمنتها

هذه "الوفرة" في دور العبادة، وتكديس الكتب الورقية والرقمية التي تدعي الحفاظ على الدين وتعاليمه، ليست مدروسة على جميع المستويات التربوية والدعوية، وحتى على الصعيد الديمغرافي أو العمراني، ثم إن غالبيتها لا تراعي التوازنات الثقافية بين مكونات المجتمع، ولا كذلك توجهات العلمانية والمدنية لبعضها الآخر.

المملكة العربية السعودية مثلا، وكارض تضم غالبية المقدسات الإسلامية، وترعى فيها الدولة وتراعي هذه الخصوصية عبر توفير شتى الخدمات للحجاج والمعتمرين والزائرين، تأتي في المرتبة الخامسة من حيث عدد المساجد، وذلك بما يقارب المئة ألف مسجد، مقارنة بالهند، أكبر ديمقراطيات العالم وأكثرها تنوعا إثنيا ودينيا، والتي تحوي ما يقارب المئتي ألف مسجد. وتتفوق على السعودية في تعدد المساجد كل من

اللاجئون في ميزان العدل الأوروبي

لبرنامج توزيع اللاجئين. فهذا التأخر هو ما راكع العفن في مواطن العفن كما تطلق وسائل إعلام غربية على مراكز احتجاز اللاجئين. وهو أيضا ما قد يتسبب بأم الكوارث عندما يجتاح الوباء مراكز ومخيمات اللاجئين.

الأوروبيون قد لا يستطيعون اليوم دعم اللاجئين، لكن التأخر في مساعدتهم طوال سنوات يجب أن يخضع للمحكمة ذاتها التي نظرت في رفض التشيك وهنغاريا وبولندا لبرنامج توزيع اللاجئين

ومن باب العدالة، لا يجب أن تظل محاكمات إحصاف اللاجئين الحكومات الأوروبية فقط. هناك كثيرون ممن يجب أن يتحملوا مسؤولية ضحايا كورونا وغيره من الأوبئة والأمراض والأزمات التي تعصف بمخيمات ومراكز احتجاز اللاجئين. القائمة تطول ولكن في مقدمتها تقبع الأنظمة الاستبدادية التي أعلنت الحروب على شعوبها لتجبرها على اللجوء، ثم الدول التي عبثت بأوطان اللاجئين لحماية مصالحها. ومن بعدها يأتي دور الذين استغلوا أزمة اللاجئين لأغراض سياسية أو اقتصادية. وفي آخر القائمة يأتي الذين لم يحسنوا استضافة هؤلاء المستضعفين البائسين.

تمتلك إلا التحذير من كارثة أو كوارث قد تحدث إذا ما تقشّر الوباء داخل مخيمات اللاجئين في أي دولة كانت.

تقول تقارير متعددة إن كورونا طال أكثر من عشرين لاجئا في اليونان وغيرها من الدول الأوروبية. ولكن من يحصي بدقة وسط كل هذه الفوضى التي يعيشها العالم بسبب الوباء، ومن يهتم للعشرات أو المئات أو الآلاف حتى من اللاجئين، ودول القارة تثن تحت وطأة الكارثة وتعتجز عن إنقاذ مواطنيها قبل اللاجئين. لم تعد المقابر في بعض الدول تتسع للمزيد من الجثث. ولم يعد أمام الأطباء هناك إلا الاختيار بين من يستحق الرعاية، وبين من يجب أن يترك لقدره.

جل ما أعلن عنه الأوروبيون لمساعدة اللاجئين أمام الجائحة حتى الآن، هو قرار لتنامي دول باحتضان ألف وست مئة طفل يعيشون في المخيمات دون آباء وأمهات. تريد هذه الدول أن تمنح الأطفال فرصة للعيش وسط عائلات تروي لهم مستقبلا كيف أن الوباء كان يقتلهم في المخيمات لولا حقوق الإنسان الأوروبية. ربما لن تتسع سفينة نوح الأوروبية اليوم لأكثر من هؤلاء الأطفال، وربما يحالف الحظ غيرهم. ولكن ذلك لا يلغي أهمية محاكمة التقاعس الذي سبق طوفان كورونا.

قد لا يستطيع الأوروبيون اليوم دعم اللاجئين في مراكز الاحتجاز والمخيمات لمواجهة فيروس كورونا. ولكن التأخر في مساعدتهم والبت في طلبات لجوئهم طوال السنوات الماضية قبل الوباء، يجب أن يخضع للمحكمة ذاتها التي نظرت في رفض التشيك وهنغاريا وبولندا

الموت بسرعة بوباء مثل فيروس كورونا أو أي كارثة أخرى. الأرقام الرسمية الأوروبية تقول إن عشرين لاجئا في مخيم قرب أثينا باليونان أثبتت إصابتهم بوباء كورونا. لا يستطيع أحد نقلهم إلى داخل المدن لمعالجتهم أو على الأقل فصلهم عن بقية اللاجئين. فلن يغادر لجوئهم من أحرقت جثثهم من سكان البلاد بعدما نهشها الوباء. لا أحد يكتثر لما قد يحدث سوى المنظمات الإنسانية التي لا

القرار القضائي المنقوص صدر والدول الأوروبية منتشلة بالحرب على وباء كورونا الذي يعتبر مسؤولون في القارة العجوز اللاجئين سببا في انتشاره. يتدحّر هؤلاء بالوباء كي يغلقوا حدودهم في وجه اللاجئين، وكان الحجة كانت تنقصهم ليرتكوا اللاجئين المعتقلين في الجزر النائية أو مراكز الاحتجاز المسيجة بأسلاك شائكة، يواجهون قدرهم بانفسهم، ويفاضلون بين الموت البطيء دون إقامات وجنسيات وأوطان، وبين

الأوروبي مؤخرا إغلاق حدودها مع تركيا رفضا لموجة لاجئين جديدة. مهما كانت الغرامات التي قد تفرض على الدول الثلاث فهي لن تصرف لصالح اللاجئين في المخيمات ومراكز الاحتجاز في أوروبا. ولن تحميهم من وباء كورونا الذي بات يطوف حول خيامهم في الجزر اليونانية أو الغابات المحيطة بمدن وعواصم التكتل، أو تلك المسافة القصيرة الممتدة بين الحدود التركية الأوروبية.



بهاء العوام
صحافي سوري

قضت المحكمة الأوروبية العليا بمعاقبة ثلاث دول، هي التشيك وبولندا وهنغاريا، جراء عدم التزامها ببرنامج توزيع اللاجئين الذي أقر عام 2015. يشمل البرنامج برمته مئة وستين ألف لاجئ فقط من بين ملايين اللاجئين الذين اجتاحتهم القارة الأوروبية في ذلك العام قادمين من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. لكن الدول الثلاث رفضت خطة التوزيع برمته. واختارت الشقاق على الاتفاق مع بقية دول التكتل.

تنظر المحكمة في نوع العقوبة، أو الغرامة بتعبير أدق، التي يمكن أن تفرض على الدول الثلاث. لا توجد ضمانات بأن تجبر الغرامات هذه الدول على استقبال لاجئين لاحقا. ولا توجد ضمانات بأن يتم تحصيل هذه الغرامات أصلا. لذلك فإن القرار بالنسبة إلى اللاجئين بمثابة زر الرماد في العيون ليس إلا. ولكنه بالنسبة إلى التكتل الأوروبي المضطرب يفصح المزيد من الخلاف بين دول أوروبا الغربية والشرقية.

القرار يضيف إلى سجل معاناة اللاجئين فضلا آخر من رحلة لا يبدو أنها تقرب من نهايتها. ولا يبدو أيضا أنها تستند إلى قوانين حقوق الإنسان في دول القارة. فهذه القوانين نحيث تماما عندما رفضت الدول الثلاث برنامج التوزيع لأسباب تتعلق بالاقتصاد والسياسة والديمقراطية. وهي الأسباب ذاتها التي استدعت من دول الاتحاد